الأمم المتحدة

A/C.4/52/SR.21

Distr. General

9 February 1998
Arabic
Original: Russian

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الحادية والعشرين
المعقودة في المقر، نيويورك،
يوم الاثنين، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد مابورانغا . . . . . (زمبابوي)
ثم: السيد ديمتريو (نائب الرئيس) . . . . . (رومانيا)

المحتويات

البند ٨٦ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠.

البند ٨٦ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (A/52/13 و Add.1، و A/52/311 و A/52/372، و A/52/415، و A/52/423 و A/52/503، و A/52/578)

١ - **السيد هنسن** (المفوض العام لوكالة تشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)): استهل بقوله إن الوكالة مسؤولة عن ٣,٤ مليون لاجئ فلسطيني، وإن أي عامل يؤثر فيها، كاستمرار أزمتها المالية مثلا، يؤثر على اللاجئين بالسلب. وقال إن هذا الوضع مفهوم نظرا إلى أن ٧٥ في المائة من سكان غزة، و ٣٤ في المائة من سكان الضفة الغربية، و ٣١ في المائة من سكان الأردن مقيدون كلاجئين.

٢ - وأردف قائلا إن العام الماضي كان عاما مجزيا للوكالة، فنقل مقرها إلى المنطقة زاد درجة تقديرها للمشاكل التي يواجهها اللاجئون وقرب بينها وبين البلدان المضيفة لهم. لكنه كان أيضا فترة إحباط لم تخل من العقبات التي تعرقل تحرك موظفي الأمم المتحدة، ولم تستكمل فيها الاتصالات بشكل واف، وكانت أوضاع البنية الأساسية غير مشجعة للحياة الأسرية للموظفين المغتربين مما أوجد مشاكل في تدبيرهم للوكالة.

٣ - وقال إن أشد المشاكل إيلاما التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون هي إغلاق المناطق التي يعيشون فيها، بحيث أصبح الإغلاق حقيقة واقعة للفلسطينيين والوكالة على حد سواء. وأصبحت الحالة غير السليمة للاقتصاد المحلي وغير الرسمي في غزة حالة مزمنة. وبلغت معدلات البطالة مستويات لا يمكن تصورها في معظم المناطق الأخرى في العالم؛ وأغلقت الشركات الصغيرة أبوابها لعدم قدرتها على الاستيراد أو التصدير، وأدت عمليات الإغلاق الداخلي في الضفة الغربية إلى آثار مدمرة على الحياة التجارية: حيث تقطعت السبل بين الفلسطينيين المقيمين خارج المدن الفلسطينية الرئيسية، والأعمال التجارية والخدمات الاجتماعية.

٤ - واعترف بالشواغل الأمنية التي تبديها السلطات الإسرائيلية، وأكد أنه لا يوجد مَن يقر تفجيرات القنابل التي جرت في مطلع عام ١٩٩٦ أو التي جرت في تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر ١٩٩٧. غير أن الطابع الجماعي للتدابير المفروضة على الفلسطينيين لا يمكن، في رأي الكثيرين، أن يؤدي إلى كفالة الأمن أو تحقيق السلام.

٥ - واستطرد يقول إن الأونروا واجهت صعوبات جمَّة كثيرة جراء التدابير التي فرضتها السلطات الإسرائيلية وبررت ضرورتها بأسباب أمنية. وقد طُلب إلى موظفي الوكالة الفلسطينيين الحصول على تصاريح انتقال بين الضفة الغربية وقطاع غزة أو لدخول إسرائيل؛ وأخضعت سيارات الركاب والشاحنات التابعة للوكالة للتفتيش عند مغادرتها قطاع غزة؛ كما فُرض إغلاق محكم على قطاع غزة والضفة الغربية. وفي الوقت ذاته ألغيت تصاريح موظفي المنطقة وأعيد إصدارها على مراحل وهي مثقلة باشتراطات جديدة. وتعين على الوكالة في أغلب الأحيان إرسال موظفيها الفلسطينيين من غزة إلى القدس عبر القاهرة متحملة في ذلك تكاليف باهظة. وإذا لزم نقل بضائع من مخازن الوكالة في القدس إلى عيادة في شمال الضفة الغربية، تعين على حافلة الأونروا أن تجتاز عادة خمس إلى عشر نقاط تفتيش. أما نقل الموظفين الفلسطينيين إلى المكتب الميداني في القدس فلا يزال يمثل مشكلة نظرا إلى ضآلة عدد التصاريح التي تصدرها السلطات الإسرائيلية مقارنة بالعدد المطلوب.

٦ - وأكد أن هذه القيود وغيرها تشكل عقبات كبيرة أمام تسيير شؤون الوكالة بكفاءة. فقد رفعت التكاليف التي تتحملها الوكالة وأضافت المزيد إلى أعبائها الإدارية الضخمة.

٧ - وانتقل إلى علاقة الوكالة بالسلطة الفلسطينية ووصفها بأنها علاقة طيبة للغاية. وقال إن السلطات الفلسطينية لا تألوا جهدا في تلبية احتياجات الوكالة. وبالرغم من الأزمة التي تواجهها السلطة الفلسطينية نفسها على صعيد الميزانية، وهي الأزمة الناجمة أساسا عن عمليات الإغلاق، فإنها تدعم بكل قوة أنشطة جمع الأموال التي تقوم بها الوكالة مما أدى إلى التزام كثير من المانحين بتقديم أموال إضافية لمساعدة الأونروا في تكملة احتياجاتها لعام ١٩٩٧.

٨ - وأكد أن الشيء ذاته ينطبق على الأردن التي تتحمل حكومته عبء تقديم الخدمات إلى زهاء ١,٤ مليون لاجئ فلسطيني مقيمين على أرضه. وقال إن الأردن هو أكبر بلد مضيف للاجئين الفلسطينيين وهو أيضا، في نواح كثيرة، أكبر البلدان المانحة للتسهيلات والأراضي والخدمات المتاحة للأونروا.

٩ - وانتقل إلى حالة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وقال إنها لا تزال تواجه صعوبات مفرطة. وأعلن أن الأونروا اضطرت في تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى توجيه نداء عاجل أسفر عن تعهدات مؤكدة قيمتها ٩ ملايين دولار. إلا أن ذلك كان حلا مؤقتا لا أكثر الهدف منه تمكين الوكالة من تزويد اللاجئين على الأقل بالحد الأدنى من خدمات المستشفيات والخدمات الأخرى.

١٠ - وبالنسبة للحالة المالية للوكالة في الجمهورية العربية السورية قال إن الوكالة لا تستطيع حتى الآن أن تمول جميع التحسينات المطلوبة في البنية الأساسية، وأنها تحتاج إلى أموال إضافية لهذا الغرض.

١١ - وأكد أن خمس سنوات من التقشف كبدت الوكالة كثيرا من الأعباء. وقد أصبحت الوكالة عاجزة عن المحافظة على مستوى الخدمات التي كان اللاجئون يتلقونها منها في بداية التسعينات. ومن ذلك الوقت، انخفض نصيب اللاجئ في نفقات الوكالة بنسبة الربع. وتحسر على الانهيار والتآكل الذي يصيب الإنجازات التي تعتبرها الوكالة مفخرة لها في مجال الرعاية الصحية الأولية والتدريب المهني والتعليم العالي.

١٢ - وقال إن الوكالة لم تستطع على مدى السنوات الخمس الماضية أن تستكمل تمويل ميزانيتها بالكامل، وهي ميزانية تمول بالتبرعات، مما حمّلها على تجميد النفقات أو تخفيضها. وبحلول آب/أغسطس ١٩٩٧ بلغ عجز الميزانية ٧٠ مليون دولار، بما فيها مبلغ ٢٠ مليون دولار كان سيؤدي، في حالة عدم تغطيته إلى إفلاس الوكالة في عام ١٩٩٧. وفي ضوء هذه الحالة اضطر إلى إعلان تدابير داخلية لتخفيض هذا العجز بنسبة الثلث، أي بحوالي ٧ ملايين دولار. وتضمنت التدابير تخفيض وظائف الموظفين الدوليين بنسبة ١٥ في المائة؛ وتجميد تعيين المعلمين الإضافيين المطلوبين لمواكبة قيد آلاف التلاميذ الجدد؛ وفرض رسوم تعليمية لأول مرة في تاريخ الوكالة؛ وتجميد العلاج في المستشفيات لشهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧؛ ووقف منح الزمالات من الصندوق العام.

١٣ - وقال إن اللجنة أحاطت علما بالاحتجاجات الصاخبة التي أحدثها إعلانه. حيث وقعت اعتصامات وتجمعات ومظاهرات وإضرابات وحصارات. وقد أجريت مناقشات مع الحكومات المضيفة والسلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وبذلت مساع رسمية أسفرت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ عن تعهد عدد من المانحين بتقديم تبرعات إضافية بلغ إجماليها بالنسبة للصندوق العام ٢٠ مليون دولار. وأمكن بذلك الرجوع عن بعض التدابير التي أثارت أشد الاحتجاج وهي، الرسوم التعليمية وتجميد إعانات العلاج في المستسفيات.

١٤ - إلا أن السنة المالية والتقويمية الجديدة لم تكن بعيدة أكثر من عدة أسابيع. وقال إن ميزانية الوكالة لفترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩ التي ترد في إضافة إلى تقريره السنوي (A/52/13/Add.1)، لم تشمل سوى الحد الأدنى لاحتياجات الوكالة، كما أن الزيادة التلقائية البالغة ٥ في المائة من احتياجات الميزانية لم تضف هذه المرة كما كان يحدث من قبل. واشار إلى أن مؤتمر إعلان التبرعات للأونروا سيعقد في ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، وتمنى أن يجري تمويل ميزانية عام ١٩٩٨ بالكامل وأن يكون بوسع الأونروا إلغاء تدابير التقشف التي طالت مستوى ونوعية خدماتها. ونبّه إلى أن تدابير التقشف المذكورة قصيرة الأجل وتتضمن اقتطاعات في بعض الأنشطة وأنها يمكن أن تؤدي إلى زيادة التكاليف في المستقبل. وناشد الدول الأعضاء التوصل إلى حل أبقى للمشاكل المالية للوكالة، بدءا من تمويل ميزانيتها، التي تمنى أن يجري إقرارها.

١٥ - واستطرد يقول إن الأونروا فضلا عن تطبيق تدابير التقشف سعت إلى زيادة إيراداتها عن طريق جمع الأموال من القطاع الخاص، وأنه قام في مطلع عام ١٩٩٧ بتركيز انتباهه على دول الخليج ودول جنوب شرق آسيا لتشجيعها على زيادة ما تقدمه من تبرعات إلى الأونروا، وتمكن من العثور على مانحين جدد. وأعرب عن أمله في إقامة علاقات طويلة الأجل تسهم في إنشاء قاعدة تمويل أعرض لصالح الصندوق العام للوكالة. وإلى أن يتحقق ذلك سيبقى المانحون التقليديون للوكالة، وعلى رأسهم النرويج والسويد، يشكلون المصدر الرئيسي لتمويل برامجها. وأكد ضرورة التوصل إلى نهج يقوم على المشاركة بين جميع الأطراف المشتركة في رعاية اللاجئين الفلسطينيين، وهم الأونروا، والمانحون، والبلدان المضيفة من أجل علاج المشكلة وإقرار نهج موحد.

١٦ - وقال إن مسألة تحديد الأولويات التي يكثر الحديث عنها تدخل في باب: أسهل على القول صعب على الفعل. فالسؤال العسير بشأن أي المجالات ينبغي أن يحتل أولوية بالنسبة للآخر، الصحة على التعليم، أو التعليم الأساسي على التعليم الابتدائي، أو إصلاح المأوى على العلاج في المستشفيات، سؤال لا يرد عليه المفوض العام وحده لأنه يحتاج إلى تعاون الأطراف الثلاثة معا.

١٧ - وعلى مدى السنة الماضية سعت الأونروا إلى تحقيق وفورات عن طريق الإصلاح والتنظيم الإداريين. وأوضح هذه النقطة بقوله إن الوكالة تستهدف تصغير حجم أمانة مقرها وزيادة تركيزها حتى تستطيع تقديم الاستراتيجية والتوجيه؛ وزيادة تفويض السلطات التنفيذية إلى الميدان إلى أقصى حد ممكن؛ وخلق ثقافة إدارية تقوم على الانفتاح والشفافية وتوزيع المسؤوليات؛ وتشجيع تغيير المديرين للتكيف مع مقتضيات الأحوال الجديدة بدلا من التشبث بالأمر الواقع؛ وزيادة فعالية الوكالة والإبقاء في الوقت نفسه على التكاليف الثابتة في حدها الأدنى.

١٨ - وقال إن اللاجئين مقتنعون تماما بأن الأزمة المالية مؤامرة سياسية من جانب المجتمع الدولي للاستغناء عن الأونروا ومن ثم التخلص من مشكلة اللاجئين. وقال إن هذه معطية سياسية ينبغي ألا يجري تناسيها. وإن أي مهتم بعملية السلام وبطمأنة اللاجئين بأن لهم مستقبل لابد أن يعي هذه المعطية عند النظر في المسألة المتعلقة بقدرة الأونروا على البقاء.

١٩ - وأعرب عن اقتناعه بأن عملية السلام ستتحرك قدما في نهاية المطاف، إلا أنه لا يزال قلقا للغاية إزاء حالة الأونروا المالية التي لا يمكن تبريرها. فالأنروا مطالبة بتقديم الكثير مستخدمة في ذلك القليل؛ والوفاء بالتزاماتها الأساسية بموارد مالية طوعية؛ والتخطيط الاستراتيجي في حين أن الضمان الوحيد المتاح لها هو ولايتها الحالية التي تنتهي في منتصف عام ١٩٩٩. وقال إن الوكالة تحتاج إلى أن تتسلح في هذه المرحلة التي تكثر مقتضياتها عن أي مرحلة أخرى من مراحل وجودها، وأن عليها لتحقيق ذلك أن تعمل حتما مع شركائها.

٢٠ - وفي الختام، أعرب عن تقديره للجهات التي أمكن بما قدمته من مساعدة توفير الخدمات للاجئي فلسطين: الحكومات المضيفة، والسلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، والمانحون، وهيئات منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، وجمعيات اللاجئين، وموظفو الوكالة.

٢١ - **السيد أس** (النرويج): تكلم بصفته مقررا للفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، فأوضح أن الحالة المالية للوكالة في مطلع عام ١٩٩٧ لم تكن تعكس فحسب نضوبا في رأس المال والاحتياطيات النقدية، بل عكست أيضا عجزا تراكميا في الأنشطة الممولة من خارج الميزانية. وأبانت الاسقاطات التي أجريت في هذا الوقت عن عجز مقدر في الميزانية العادية يصل في نهاية العام إلى ٤٠ مليون دولار.

٢٢ - وأردف يقول إن المفوض العام اضطر من ثم إلى الدخول في جولة جديدة من تدابير التقشف يصل إجمالي تكلفتها إلى ١٨,٧ مليون دولار سنويا، شملت إلغاء الزيادة السنوية في الأجور وتجميد بعض الشواغر وإجراء تخفيضات كبيرة في مخصصات العمالة المؤقتة، والمركبات والمعدات واللوازم والتدريب والصيانة والعلاج في المستشفيات والسفر.

٢٣ - وفي عام ١٩٩٧ كان الجزء النقدي من ميزانية الصندوق العام التي أقرتها الجمعية يبلغ ٣١٢ مليون دولار. وفي حزيران/يونيه اتجهت التوقعات إلى أن الإيرادات النقدية في عام ١٩٩٧ ستصل إلى ٢٣٥ مليون دولار، وعليه حققت ميزانية الوكالة عجزا نقديا قيمته ٧٧ مليون دولار. ولمواجهة هذا الموقف طلب المفوض العام استمرار العمل بتدابير التقشف التي أدخلت في السنة السابقة، وأضاف مجموعة أخرى من التدابير الإدارية الرامية إلى خفض التكاليف، شملت التجميد الفوري لتعيين ٢٥٠ معلما جديدا. وفي مواجهة الاحتجاجات على هذه التدابير، واستجابة للنداءات العاجلة الموجهة إلى المجتمع الدولي، قدم كبار المانحين أكثر من ٢٠ مليون دولار في شكل تمويل إضافي للميزانية العادية للوكالة لعام ١٩٩٧.

٢٤ - وقال إن نصيب اللاجئ في المبالغ التي أنفقتها الوكالة على مدى السنوات الخمس الماضية، بالنسبة للخدمات التعليمية والرعاية الصحية وبرامج الإغاثة والبرامج الاجتماعية، أخذ في التدهور بصورة سنوية، وأن الميزانية البرنامجية للأونروا للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ المقدمة إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين تقترح نفس مستوى الميزانية لفترة السنتين الأسبق ١٩٩٦-١٩٩٧ على الرغم من الزيادة الحاصلة في عدد اللاجئين الفلسطينيين. وأشار إلى أن الميزانية النقدية للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ تبلغ حوالي ٦٣٦,٢ مليون دولار، ولو تلقت الأونروا في عام ١٩٩٨ من المانحين نفس المبلغ الذي تلقته منهم في عام ١٩٩٧ فستظل تواجه عجزا مقداره ٥٤ مليون دولار في عام ١٩٩٨.

٢٥ - وفي ضوء خطورة الحالة، يشدد الفريق العامل على مسؤولية المجتمع الدولي أن يبذل قصاراه من أجل كفالة استمرارية الخدمات التي تقدمها الأونروا بمستويات مقبولة. ويحث الحكومات بقوة على أن تراعي هذه الاعتبارات عند اتخاذ قراراتها المتعلقة بمستوى مساهماتها في ميزانية الأونروا لعام ١٩٩٨، ويحث مرة أخرى الحكومات التي لم تقدم مساهمات إلى الأونروا حتى الآن أن تبدأ في تقديمها، ويطالب الحكومات التي قدمت حتى الآن مساهمات محدودة نسبيا أن تزيد مقادير مساهماتها؛ ويناشد الحكومات التي قدمت مساهمات سخية في الماضي الاستمرار في تقديم مساهماتها أو زيادتها؛ والحكومات التي تبدي تقليديا اهتماما خاصا برفاه لاجئي فلسطين أن تبدأ في تقديم مساهماتها أو تزيد هذه المساهمات؛ كما يحث الحكومات على النظر في تقديم مساهمات خاصة تكفي لتمويل العجز المالي من أجل تمكين الأونروا من مواصلة تقديم خدماتها دون انقطاع ومساعدتها في استعادة الأنشطة التي أوقفتها نتيجة لتدابير التقشف.

٢٦ - **السيد القدوة** (المراقب عن فلسطين): قال إن الأونروا قد قامت منذ إنشائها وعبر العقود، بدور هام وتاريخي في الحيلولة دون تفاقم الكارثة الإنسانية للاجئي فلسطين وساعدت بشكل كبير في تقديم المساعدات اللازمة كالعناية الطبية والخدمات التعليمية والاجتماعية لجيلين من لاجئي فلسطين وفي حالات عديدة لأكثر من ذلك. ولا تزال الأونروا تدير خدمات وبرامج لا غنى عنها.

٢٧ - وأكد على ضرورة استمرار عمل الأونروا في كافة مناطق العمليات حتى يتم التوصل إلى حل نهائي لمشكلة اللاجئين بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وما من شك أنه كان للتخفيض المؤسف في الخدمات التي تضطلع بها الوكالة بسبب الأزمة المالية الحادة في العام الماضي تأثير سلبي واضح. ويعارض وفده أي تخفيض في خدمات وكالة الأونروا لأسباب إنسانية وأيضا لأن ذلك يعد بمثابة رسالة سلبية إلى لاجئي فلسطين. ويجب ألا تجبر الوكالة على أن تعمل حسب توفر الموارد المالية؛ بل يجب للخدمات والبرامج أن تلبي الاحتياجات القائمة.

٢٨ - وأضاف أن التدهور الخطير في عملية السلام قد أدى إلى زيادة سوء الحياة اليومية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس. ولا يزال اللاجئون يواجهون صعوبات اجتماعية - اقتصادية شديدة، بما في ذلك بطالة مستحكمة وأوضاعا معيشية تبعث على الأسى.

٢٩ - وأردف أن نقل مقر الأونروا إلى غزة قد أدى إلى كثير من المزايا، ومع ذلك فإن من المؤسف أن الإجراءات التي تفرضها السلطات الإسرائيلية لا تزال تعيق عمليات الوكالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، مثل إغلاق الحدود، الذي قيد حرية تنقل موظفي وكالة الأونروا وسياراتهم، وأثر على تقديم الخدمات إلى لاجئي فلسطين. ومن الواضح أنه يجب أن يسمح للوكالة بتنفيذ ولايتها بدون قيود أو مشاكل.

٣٠ - واستطرد أنه لا يزال من المهم للغاية بالنسبة للأونروا أن تتمكن من مواصلة برامجها وخدماتها في جميع مناطق العمليات، وهي الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية، وعلاوة على ذلك، فإن هناك حاجة إنسانية عملية لإيلاء مزيد من الاهتمام للاجئي فلسطين في لبنان نظرا للانخفاض الحاد في أوضاعهم المعيشية.

٣١ - **السيد أبو نعمة** (الأردن): قال إن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين هي إحدى الأسباب الرئيسية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي والتي يتوجب حلها ضمن إطار تحقيق السلام العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٣٢ - وذكر أن تقرير المفوض العام للأونروا (A/52/13) يعكس الوضع الدقيق فيما يتعلق بتقديم المساعدة والعجز المتراكم في ميزانيتها، الذي بلغ حوالي ٢٠ مليون دولار. وتبرز تدابير التقشف التي تم اتخاذها في هذا الصدد الطابع السياسي الإنساني للمشكلة، وخاصة في ضوء الصعوبات التي تقف في وجه عملية السلام. وفي الوقت نفسه، قد أكدت هذه التدابير الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لكفالة عيش اللاجئين في ظروف حياتية طبيعية كريمة ريثما يتحقق الحل العادل المنشود لمشكلتهم.

٣٣ - وأضاف أن الأردن باعتباره الدولة المضيفة لأكبر عدد من اللاجئين الفلسطينيين والأكثر تحملا وتأثرا بمأساة الشعب الفلسطيني منذ عام ١٩٤٨، ما زال يقدم خدمات كثيرة لهم. وقد أنفقت حكومته في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، ما مقداره ٣٤٥ مليون دولار لسد جانب كبير من تكاليف الخدمات اللازمة للاجئين الفلسطينيين في مجالات الحياة المختلفة وخاصة في مجالات التعليم والصحة والمنافع العامة والرعاية الاجتماعية.

٣٤ - وأردف أن حكومته قد وضعت خطة استراتيجية تسمى "حزمة الأمان الاجتماعي" تهدف إلى تطوير البنية التحتية لمخيمات اللاجئين. وسيخصص مبلغ ٢٤٠ مليون دولار لتحسين شبكات المياه وشبكات الصرف الصحي والرعاية الصحية وتنفيذ مشاريع في مجالات الكهرباء وتشييد الطرق وما إلى ذلك.

٣٥ - واستطرد أن الأردن يدعو الأسرة الدولية إلى تقديم المساعدة للوكالة حتى يتسنى لها مواصلة تقديم الخدمات وتحسين فعاليتها لما يوفر للاجئين الحد المقبول من الحياة الكريمة.

٣٦ - ومضى يقول إن الأونروا قد أصبحت عنصرا أساسيا في التخفيف من معاناة اللاجئين الفلسطينيين. ونظرا للمشاكل المالية التي تواجهها الوكالة، فإن تأمين الموارد المالية هو أمر جوهري لمواصلة تقديم الخدمات

للاجئين حتى يتسنى لهم العيش في ظروف تحافظ على كرامتهم. فنتيجة لنقص التمويل والتدابير التقشفية فقد انخفض معدل النفقات على اللاجئ الواحد بنسبة ٢٩ في المائة.

٣٧ - وأضاف قائلا إن وفده يؤكد على أهمية تنفيذ برنامج تطبيق السلام، الذي يهدف إلى كفالة تحويل فوائد عملية السلام إلى الصعيد المحلي. وتتمثل هذه الخطة في برنامج لتطوير البنى الأساسية وإيجاد فرص عمل، وتعزيز الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية للاجئين في جميع مناطق عمليات الوكالة.

٣٨ - وذكر في هذا الصدد أن الأردن يؤكد على أن التبرعات المقدمة للبرامج الخاصة ينبغي ألا تكون على حساب الصندوق العام. وينبغي أن تبذل جهود استثنائية للحفاظ على أنشطة الوكالة.

٣٩ - وأضاف أن الأردن يشاطر المفوض العام القلق إزاء الصعوبات التي تواجهها الوكالة في الضفة الغربية وغزة والمتمثلة في القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية وإغلاق الحدود. وتؤثر هذه الصعوبات تأثيرا سلبيا على الاقتصاد والسكان، ولذلك فإن الأردن يناشد جميع الجهات المعنية العمل على تخفيف هذه القيود ورفعها في نهاية المطاف.

٤٠ - **تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ديمتريو** (رومانيا).

٤١ - **السيد العتيبي** (الكويت): قال إنه بالرغم من جميع الصعوبات فإن الأونروا لا تزال تقوم بدور هام للغاية في تقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين، وينبغي المحافظة على حجم هذه المساعدة ومستواها. وفي هذا الصدد، ينبغي التأكيد بوجه خاص على قرار مجلس جامعة الدول العربية الصادر في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، الذي يؤكد من ضمن أمور أخرى على المسؤولية الدولية عن حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وضرورة استمرار وكالة الإغاثة في القيام بعملها في جميع مناطق عملياتها الخمس دون تمييز بين منطقة وأخرى.

٤٢ - وذكر أن الكويت انطلاقا من قناعتها بعدالة القضية الفلسطينية، مستمرة في تقديم المساعدة الاقتصادية للاجئين الفلسطينيين من خلال المؤسسات المالية الدولية بمبلغ ١,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا. وقد تعقدت الحالة في المنطقة بسبب الإجراءات التي تتخذها إسرائيل في الأراضي المحتلة تحت ذرائع المحافظة على الأمن الوطني ومكافحة الإرهاب. وهذه الذرائع لا تبرر استمرار إغلاق الحدود ومصادرة الأراضي وسياسة بناء المستوطنات، وهي إنما ترمي إلى الحصول على تنازلات من الجانب الفلسطيني في إطار عملية السلام. وتعلن الكويت تضامنها مع الشعب الفلسطيني، وتؤيد جهوده لنيل حقوقه المشروعة وفقا لقرارات الأمم المتحدة. كما تعلن تضامنها مع موقف البلدان العربية فيما يتعلق بإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

٤٣ - **السيد منصور** (لبنان): قال إن لبنان يعي أهمية دور وكالة الأونروا وما تقدمه من مساعدة للاجئين الفلسطينيين في مجال التعليم والصحة، ويرى ضرورة استمرار هذا العمل في بلد كلبنان الذي يعيش على أرضه ٠٠٠ ٣٥٩ لاجئ فلسطيني. ونظرا لهذا الواقع فإن لبنان يود أن يؤكد عددا من النقاط التي تدعو إلى القلق.

٤٤ - وذكر أن تقليص نطاق الخدمات سيترتب عليه نتائج اجتماعية - اقتصادية مختلفة، وسيكون له آثاره السلبية على الأمن والاستقرار الإقليمي. وعليه فإن لبنان الذي يتحمل تبعات وجود عدد كبير من اللاجئين في أرضه بالرغم من إمكانياته المحدودة والمتواضعة، يرى أنه من غير الجائز الإبقاء على الوضع المالي الصعب للوكالة. ولذلك فهو يرحب بالجهود التي يبذلها المفوض العام للاتصال بمختلف البلدان المانحة للحصول على موارد إضافية والتغلب على الوضع الاقتصادي الصعب للوكالة.

٤٥ - وأضاف أنه من غير العدل والإنصاف التمييز بين الدول المانحة والدول المضيفة كلبنان، لأن لبنان ما فتئ يتحمل عبء مأساة اللاجئين الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨، ويقدم للاجئين الفلسطينيين المساعدة على اختلاف أنواعها، بما في ذلك الخدمات مثل الإمداد بالكهرباء والمياه.

٤٦ - وأردف أن تمويل مختلف أنشطة الوكالة من الميزانية العادية يؤدي إلى تدهور حالتها المالية وتخفيض حجم الخدمات. ولذلك فإنه يجب أن يتم تمويل هذه الخدمات من خارج الميزانية. ويرى لبنان أن المجتمع الدولي بحاجة إلى زيادة حجم مساعدته إلى اللاجئين الفلسطينيين في لبنان الذين يشكلون ١٠ في المائة من جميع اللاجئين الفلسطينيين الموزعين على قطاع غزة والأردن وسوريا.

٤٧ - واستطرد أن وفده يعتبر من الضروري تقديم بعض الإيضاحات عما يشاع عن تضييق حرية السفر للاجئين الفلسطينيين بين لبنان والبلدان الأخرى. فالإجراءات التي تتخذها السلطات اللبنانية حيال اللاجئين الفلسطينيين العائدين إلى لبنان من الخارج لا تقيد حرية انتقالهم, وليس هناك من مبرر للخوف لدى الفلسطينيين. وتشير الإحصاءات الرسمية، إلى أن انتقال الفلسطينيين عبر الحدود اللبنانية قد زاد في السنوات الأخيرة، وأن عدد الطلبات المرفوضة يعتبر منخفضا للغاية.

٤٨ - وأعرب عن أمل وفده في أن تتيح الأونروا لممثلي البلدان المانحة زيارة مخيمات اللاجئين، للحصول على صورة واضحة عن احتياجات اللاجئين.

٤٩ - ومضى يقول إن مصير أكثر من ٣ ملايين لاجئ يعتمد على نشاط الأونروا. وينبغي للبلدان المانحة أن تساعد لبنان على الاضطلاع بالعمل المشار إليه في قرارات ومقررات الجمعية العامة.

٥٠ - وختم كلامه بقوله إن لبنان يعلن مرة أخرى أن وجود اللاجئين الفلسطينيين على أرضه هو وجود مؤقت نتيجة أسباب المشاكل التي ترجع جذورها إلى أحداث عام ١٩٤٨.

٥١ - **السيد باك** (لكسمبرغ): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المرتبطة به وهي استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا، فقال إن الدور الذي تؤديه الأونروا في الشرق الأوسط لا يقتصر على تلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين الفلسطينيين. فهي تساهم كذلك، من خلال أنشطتها، في عملية السلام في الشرق الأوسط وفي الاستقرار في المنطقة.

٥٢ - وذكر أنه قد تعين على الوكالة في الوقت نفسه أن تعمل في حالة من التوتر وانعدام الثقة، نتيجة قيام السلطات الإسرائيلية بفرض القيود التي تعوق تنفيذ برامج ومشاريع الوكالة بصورة خطيرة. وفي هذا الصدد، فإن الجهود المتواصلة التي يبذلها موظفو الأونروا، الذين ما فتئوا عبر السنين، بغض النظر عن الصعوبات التي يواجهونها، يسعون للمحافظة على الحد الأدنى من الخدمات للاجئين الفلسطينيين، تستحق الثناء. وعلاوة على ذلك، فإن لكسمبرغ تعرب عن امتنانها للمفوض العام لوكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين لتقريره عن أعمال الوكالة.

٥٣ - وأضاف أن المفوض العام يوجه في تقريره انتباه المجتمع الدولي إلى الحالة المالية الخطيرة للوكالة، التي تفرضها عليها ضرورة تطبيق عدد من تدابير الاقتصاد.

٥٤ - وأردف أن الاتحاد الأوروبي هو أكبر متبرع للأونروا - وقد قدم في عام ١٩٩٦، ٤٥,٦ في المائة من مجموع حجم التبرعات. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، وقع الاتحاد الأوروبي مذكرة تفاهم مع الأونروا بشأن تشييد مستشفى في منطقة خان يونس بموارد من الاتحاد الأوروبي.

٥٥ - وأعرب عن أمل الاتحاد الأوروبي في الإعلان في عام ١٩٩٧ عن تبرعات تكفي لتلبية جميع الاحتياجات المنصوص عليها في ميزانية عام ١٩٩٨ وحث جميع الدول الأخرى، وخاصة الدول الغنية في المنطقة، على زيادة حجم تبرعاتها في ضوء احتياجات الوكالة المتزايدة.

٥٦ - وفيما يتعلق باقتراب الذكرى السنوية الخمسين للأونروا، ذكر أنه تجدر الإشارة إلى أنها أنشئت لتقديم المساعدة المؤقتة، لا أن تشكل أنشطتها بديلا عن التوصل إلى حل سياسي لمشكلة اللاجئين، الذي يؤمل أن يتم التوصل إليه في سياق تسوية عادلة ودائمة. وفي هذا الصدد، يشير الاتحاد الأوروبي مع الارتياح إلى تعزيز العلاقات بين الأونروا والسلطة الفلسطينية، الأمر الذي من شأنه أن ييسر بوجه خاص تنسيق أنشطتها في مختلف الميادين.

٥٧ - وفي ضوء هشاشة عملية السلام في الشرق الأوسط، فإنه ما من شك في أنه بدون الجهود التي تبذلها الأونروا فإن اللاجئين الفلسطينيين سيعيشون في ظروف من الفقر أكثر سوءا وفي حالة من اليأس السياسي.

٥٨ - وأضاف قائلا إن الحالة المالية للوكالة تصبح أكثر مدعاة للقلق مع مرور كل سنة، وإن الاتحاد الأوروبي يطلب إلى المجتمع الدولي في هذا الصدد تقديم أقصى حد ممكن من الدعم السياسي والمالي للوكالة وتزويدها بالموارد الكافية لتمكينها من الاضطلاع بمهامها إلى أن يتم التوصل إلى حل دائم وشامل للمشاكل السياسية التي أدت إلى ظهور اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط.

٥٩ - **السيد العربي** (مصر): قال إن عملية السلام في الشرق الأوسط - وبصفة خاصة على المسار الفلسطيني - تتحرك إلى الأمام منذ بدايتها في مدريد وحتى وقت قريب، تارة بخطوات واسعة وسريعة وأخرى بخطوات ضيقة بطيئة، ولكن الاتجاه العام كان صحيحا ويتميز في مجمله بالإيجابية. وكان ذلك مبعث أمل لكل

عربي بأن القضية الفلسطينية صارت أكثر قربا من التسوية النهائية، وأن الموضوعات التي اتفق على أن يتم التفاوض عليها في المرحلة النهائية، ومن بينها موضوع اللاجئين، ستعرف بالتالي طريقها إلى التسوية. إلا أن هذا الأمل مهدد بالخبو والزوال. فالحكومة الإسرائيلية الحالية تعتمد سياسة لم ينتج عنها في الحقيقة سوى رفع درجة التوتر والعنف في المنطقة وتبديد آمال الفلسطينيين في قرب تسوية أوضاعهم واستعادة ديارهم وممتلكاتهم التي فقدوها لسنوات طويلة.

٦٠ - وأضاف قائلا إن كل من يسعى لتحقيق السلام في الشرق الأوسط يعلم الأهمية الكبرى بل والضرورة التي تتصف بها الخدمات التي تقدمها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) للشعب الفلسطيني في كافة المجالات. وهي خدمات تتزايد أهميتها خلال المرحلة الانتقالية الحرجة. ولاحظ وفد بلاده بقلق بالغ استمرار بل وتردي المركز المالي البالغ الحرج للوكالة، على نحو ما أشار إليه المفوض العام في تقريره في أكثر من موضع. فالعجز المالي للوكالة ينعكس سلبا على الأنشطة التي تقوم بها الوكالة لصالح اللاجئين الفلسطينيين، وهو وضع ينبغي الحيلولة دون استمراره. فواقع الأمر أن السلام لا زال بعيد المنال، وأن المفاوضات النهائية لم تبدأ بعد. والشعب الفلسطيني بكافة قطاعاته يعاني من مشكلات مزدوجة بسبب مسؤوليات الحكم الذاتي الجديدة من ناحية، وبسبب السياسات المعادية التي تتخذها ضده السلطات الإسرائيلية من ناحية أخرى. وحري بالمجتمع الدولي - وبصفة خاصة الأطراف المانحة الرئيسية - ألا تتخلى عنه أو تتركه وحيدا في هذا الموقف الصعب اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا.

٦١ - واستطرد قائلا إن الشعب الفلسطيني - وبصفة خاصة اللاجئين - يحتاج إلى استمرار الدعم الدولي له اليوم أكثر مما كان يحتاج إليه بالأمس، وينبغي مواجهة متطلبات مؤسسات التعليم والصحة والخدمات وغيرها. ولذلك تقوم مصر بدورها في مساندة إخوتها الفلسطينيين قدر الإمكان، وتشجع من ناحية أخرى كافة الدول - التي لديها القدرات اللازمة - على تقديم المساهمات الطوعية ليس فقط بالطريق الثنائي، وإنما أيضا عن طريق المؤسسات الدولية العاملة على الأرض الفلسطينية وفي مقدمتها الأونروا التي يشهد الجميع على أنها تملك خبرات قيمة في التعامل مع الواقع الفلسطيني.

٦٢ - وقال إن الاستجابة لمطالب اللاجئين الفلسطينيين وتطوير الخدمات الضرورية لهم وتوفير الحد الأدنى من سبل الحياة الكريمة لهم من شأنه بالتأكيد التأثير على مقدار تأييدهم لعملية السلام. والعكس صحيح كذلك: فحرمان هؤلاء اللاجئين من الخدمات الأساسية وتراجع مستوى الاستجابة لمتطلبات حياتهم في هذا التوقيت الحرج - ليس تقصيرا من الوكالة أو العاملين بها وإنما بسبب انخفاض الموارد والتبرعات - من شأنه الانتقاص من هذا التأييد. وتتأثر أنشطة الوكالة سلبا من جراء سياسة الإغلاق والحصار والعقاب الجماعي التي تتخذها السلطات الإسرائيلية بصفة منتظمة. فقد حدت تلك السياسة من مشاركة الوكالة بفعالية في الأنشطة التي تضطلع بها.

٦٣ - واختتم قائلا إن مصر تؤيد بقوة الدور الهام الذي تقوم به الأونروا في مساعدة الشعب الفلسطيني، وقد قررت مصر مؤخرا ومن هذا المنطلق مضاعفة مساهمتها السنوية في ميزانية الوكالة. وحث وفده الدول المانحة

الرئيسية على الاستمرار في دفع مساهماتها وتبرعاتها إلى أن يصل الشعب الفلسطيني إلى تحقيق آماله والحصول على كامل حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٦٤ - **السيد غاني** (ماليزيا): قال إن الأونروا باعتبارها وكالة من أقدم وكالات الأمم المتحدة، تضطلع بدور هائل في تخطيط وتنفيذ عدة برامج لتقديم المساعدة إلى ما يزيد على ٣,٤ ملايين من اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية. ونظرا للجهود التي قامت بها الأونروا على مدى ٤٨ سنة لتخفيف معاناة اللاجئين الفلسطينيين بتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، فإنه ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي تقديم دعمه القوي للوكالة؛ ويرى وفده أن تواجد الأونروا في المنطقة أساسي إلى أن يتم إيجاد حل نهائي لقضية فلسطين.

٦٥ - وقال إن بلده يرحب بنقل مقر الأونروا من فيينا إلى قطاع غزة. وسيساعد هذا الانتقال الوكالة على تحديد الاحتياجات في الميدان على نحو أفضل وتحسين مواءمة برامجها مع برامج السلطة الوطنية الفلسطينية؛ والأمل معقود على أن يسفر نقل المقر عن تحقيق وفورات في تكاليف التوظيف والتشغيل.

٦٦ - وأشار إلى القلق البالغ الذي يساور وفده للتدابير الصارمة التي تفرضها إسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة، لأسباب أمنية مزعومة، وتكون لها آثار سلبية على عمل الأونروا وتشكل عقبة رئيسية تعترض تنفيذ ولايتها في الأراضي المحتلة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، قامت السلطات الإسرائيلية بعمليات إغلاق للضفة الغربية وقطاع غزة لفترات طويلة. وأدت عمليات الإغلاق إلى اضطراب عيش الشعب الفلسطيني وكبح النشاط الاقتصادي؛ مما أدى إلى تفاقم البطالة وساهم في تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية في الأراضي المحتلة. كما شجب وفده استمرار السلطات الإسرائيلية في تدمير البيوت وإلقاء القبض على الفلسطينيين واحتجازهم.

٦٧ - وقال إن ثمة مصدرا آخر من مصادر القلق هو تدهور الحالة المالية للوكالة وتدابير التقشف التي اتخذتها، والتي لن تلبث أن تؤثر في نهاية المطاف على نوعية خدماتها وتؤدي إلى تزايد عبء العمل. ولذلك فإن من دواعي سرور وفده استمرار عدد من البلدان المانحة في تقديم الدعم للوكالة ويأمل أن تحذو حذوها بلدان أخرى. وستواصل ماليزيا من جهتها تقديم مساهماتها في ميزانية الأونروا بالإضافة إلى المساعدة الثنائية التي تقدمها إلى الشعب الفلسطيني.

٦٨ - **السيد هيزلان** (تركيا): قال إنه فيما يتعلق بالحالة المالية الهشة للأونروا والوارد وصفها بتفصيل في تقرير المفوض العام، درست الوكالة بعناية كل إمكانيات تخفيض النفقات. وأجرت بالفعل كل التخفيضات الممكنة في الخدمات ذات الأهمية الثانوية، فضلا عن تخفيض بعض خدماتها الحيوية في ١٩٩٧. ومن شأن هذه التخفيضات أن تؤثر سلبا على نوعية الخدمات، وهذا ما حدث فعلا. فعلى الرغم من النمو الطبيعي للسكان اللاجئين، لم تتزايد ميزانية الأونروا. وإذا لم تتح أموال كافية، فإن أهداف برامجها لن تتحقق.

٦٩ - واستطرد قائلا إن إجراء أي تخفيضات إضافية في خدمات الوكالة يعني حرمان اللاجئين الفلسطينيين من الحد الأدنى من الدعم مما سيكون له أثر سلبي على الاستقرار الإقليمي. فعلى المجتمع الدولي أن يدعم بقدر

مقبول الخدمات التي تقدمها الوكالة للاجئين. وثمة بلدان تستطيع أن تدعم برامج المساعدة غير أنها لا تفعل. والأمل معقود على أن تؤتي أكلها في القريب العاجل جهود المفوض العام الرامية إلى جمع التبرعات. ومن الأساسي تعزيز الدعم السياسي للاجئين الفلسطينيين بالمعونة المالية التي تكتسي بدورها أهمية في خلق جو يفضي إلى عملية السلام.

٧٠ - وأضاف قوله إن الخطر محدق، للأسف، بعملية السلام في الشرق الأوسط - باعتبارها أهم تطور إيجابي في هذه المنطقة الهشة في الماضي القريب. فالأنشطة الاستيطانية لإسرائيل في الأراضي المحتلة، دون اعتبار لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، وأعمال الإرهاب أنهكت عملية السلام. ويجب على الفلسطينيين والإسرائيليين أن يبذلوا قصارى جهودهم لإعادة بناء علاقات الثقة.

٧١ - واختتم قائلا إن تركيا باعتبارها بلدا ساند دائما القضية العادلة للفلسطينيين، ملتزمة بمساعدة عملية السلام بكل الطرق الممكنة. وهي مستعدة لدعم كل المبادرات من أجل إيجاد تسوية تستند إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

٧٢ - **السيد فاولر** (كندا): قال إن بلده يتحمل مسؤولية خاصة في مواصلة الحوار مع اللاجئين: ففي أيار/ مايو ١٩٩٧ قاد بلده بعثة دولية إلى مخيمات الفلسطينيين في لبنان. والآن يود وفده أن يبلغ اللجنة بنتائج تلك البعثة. فلقد أعرب سكان المخيمات في لبنان عن ارتيابهم من أن التخفيضات في خدمات الأونروا ترتبط مباشرة بعملية السلام وأكدوا على أن المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي لتحسين ظروفهم الإنسانية لا يمكن أن تكون بديلا عن إحقاق حقهم في العودة. وكان الجو المخيم على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان جو خيبة ويأس وإحباط متزايد. فمن الواضح أن الأونروا ليست لها موارد، بل وفي بعض الحالات ليست لها ولاية لكي تلبي على نحو ملائم احتياجات ٠٠٠ ٣٥٢ لاجئ مسجل في لبنان.

٧٣ - وأضاف قائلا إن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يولون الأولوية لأربع مسائل هي: (١) تحسين مستوى التعليم والتدريب المهني؛ (٢) وتوفير فرص العمل؛ (٣) وتكلفة الخدمات الاستشفائية؛ (٤) وتردي أحوال المأوى، لا سيما بالنسبة للاجئين من مخيمات تعرضت للتدمير. وبالإضافة إلى النقص في تمويل برامج التعليم الأولي، لا تتوفر للأونروا الموارد لتمويل برنامج للتعليم الثانوي. وتناقصت أيضا الفرص المتاحة للاجئين الفلسطينيين للدراسة في الجامعات بالخارج. وعلى وجه التحديد ثمة مشكل تكلفة الرعاية الاستشفائية، وهي مسألة أشير إليها في كل مخيم. فالكثير من الخدمات الاستشفائية الواردة في برامج الأونروا لا تمول إلا بصورة جزئيا، بينما لا تقدم بعض الخدمات نهائيا. وفي بعض الحالات، لا تقدم خدمات الإمداد بالمياه والصرف الصحي والكهرباء بتاتا أو تقدم على نطاق محدود.

٧٤ - وقال إنه يلزم اتخاذ إجراء عاجل لتحسين الحالة. ومن جهة أخرى، أبلغت حكومة لبنان البعثة بأن لها تحفظات شديدة على أي تحسين في المأوى خارج المخيمات القائمة. وهذا مشكل ينبغي تناوله بمرونة، مع مراعاة جميع العوامل ذات الصلة. وعلى الرغم من أن الاهتمام الرئيسي للبعثة انصب على الحالة الإنسانية للاجئين، فإن اللاجئين وحكومة لبنان على السواء وجهوا انتباهها إلى خطورة المسائل السياسية التي ينطوي

عليها المشكل في جوهره. وتحث كندا الأطراف المعنية مباشرة على استئناف المفاوضات وحل مشكل اللاجئين بطريقة عادلة في إطار سلم شامل.

٧٥ - ووفاء منها بقسطها من المسؤولية، أعلنت كندا عن تبرع قدره مليون من دولارات الولايات المتحدة بالإضافة إلى مبلغ قدره ١٠,٥ ملايين من دولارات الولايات المتحدة تبرعت به فعلا إلى الأونروا في ١٩٩٧. وخصص المبلغ الإضافي لإصلاح المأوى. ولئن كان استمرار الخدمات الأساسية لا غنى عنه لرفاه اللاجئين وللاستقرار الإقليمي، فإنه لا يمكن أن يتوقع من السلطات المضيفة أن تتحمل العبء لوحدها. ويظل دعم المجتمع الدولي المتجسد في الأونروا دعما حيويا. وعلاوة على ذلك، لم تتحمل جميع الدول الأعضاء القادرة على تقديم المساعدة العبء على قدم المساواة. وبناء عليه، فإن بلده يساند بقوة جهود المفوض العام الرامية إلى ضمان تبرعات إضافية من مانحين جدد. ويتطلب توفير الخدمات الفعالة للاجئين أعلى مستوى في الإدارة، بما في ذلك وضع إطار واقعي وشامل للتخطيط يراعي التمويل المتاح. وفي هذا الصدد، ترحب كندا بتدابير الإصلاح التي اتخذها المفوض العام.

٧٦ - **السيد تورجيمان** (إسرائيل): قال إن السعي إلى إيجاد حل لمشكل اللاجئين الفلسطينيين ومعاناتهم سيتم في إطار المفاوضات بين إسرائيل والممثلين الفلسطينيين بشأن التسوية الدائمة للنزاع؛ والواقع أن المشكل كان نتيجة مباشرة للحرب التي شنتها في ١٩٤٨ البلدان العربية والقادة الفلسطينيون آنذاك على دولة إسرائيل الوليدة دون اعتبار لقرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢). وأحبط قادة بعض الدول العربية والقادة الفلسطينيون كل محاولة لتحسين ظروف عيش اللاجئين الفلسطينيين ساعين إلى استخدامهم في أغراضهم السياسية وجعلهم سلاحا في الحرب والحملة الدبلوماسية الموجهة ضد إسرائيل. غير إن إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل ليست وصفة للسلام بل هي وسيلة لإدامة النزاع.

٧٧ - وأضاف قائلا إنه نتيجة لعدوان الجيوش العربية على إسرائيل في ١٩٤٨، نشأ مشكل مزدوج للاجئين. فكان عدد اليهود الذين فروا من البلدان العربية مساويا تقريبا لعدد العرب الذين غـــادروا فلسطين - أي ما يقارب ٠٠٠ ٦٠٠ لاجئ في كل جانب. وليس لدى اللاجئين اليهود القادمين من البلدان العربية والمستقرين في إسرائيل أي رغبة في العودة إلى بلدانهم الأصلية. وعلاوة على ذلك، فإن أي اتفاق لتعويض اللاجئين الفلسطينيين عن ممتلكاتهم وأموالهم الأخرى لا بد وأن يشمل أيضا الممتلكات التي تركها اليهود الفارون من البلدان العربية. وبما أن إسرائيل والفلسطينيين اتفقوا، في إعلان المبادئ، على ترك حل مشكل اللاجئين إلى حين مفاوضات الوضع النهائي بينهم، فإنه لا حاجة ولا داعي إلى مناقشة الجوانب السياسية لذلك المشكل داخل اللجنة.

٧٨ - واستطرد قائلا إن أعمال الإرهاب التي قامت بها على مدى السنوات الأربع الماضية منظمات من قبيل منظمتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي" أثرت على العملية السياسية نحو السلام. وحرصا على مصالح مواطنيها، اضطرت حكومته إلى اتخاذ تدابير احتياطية، بما فيها إغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة. وترمي تلك التدابير إلى حماية المواطنين الإسرائيليين والحد من حرية تنقل الإرهابيين ونطاق عملهم، ولا ترمي إلى معاقبة الشعب الفلسطيني. وينبغي بالتالي لمن يهمهم ضمان رفاه الفلسطينيين، بما فيهم اللاجئون، أن يشاركوا في مكافحة

الإرهاب الفلسطيني. فعملية السلام لا يمكنها أن تتعايش مع الإرهاب. وعلى الجميع أن يدرك أن المشكل الحال بالنسبة لشعب إسرائيل هو الأمن، وهو مشكل أبعد ما يكون عن الحل.

٧٩ - وأشار إلى أن ثمة عددا من المشاريع التي يمكن النظر فيها لتحسين ظروف عيش اللاجئين الفلسطينيين، بما فيها تخصيص الموارد لتنمية المؤسسات الصغيرة، وتنفيذ مشاريع الهياكل الأساسيـــة، ولا سيما في مجال الصناعة، وبناء المراكز الطبية للأطفال وتحسين ظروف السكن المزرية التي يعاني منها اللاجئون. وقد توصلت إسرائيل والفلسطينيون فعلا إلى اتفاق بشأن بناء مناطق صناعية في قطاع غزة والضفة الغربية. كما أعلنت إسرائيل عن تبرع قدره ٧ ملايين دولار لبناء محطة جديدة بين غزة وإسرائيل لتلبية احتياجات المنطقة الصناعية. وحولت إسرائيل فعلا ١٠,٥ ملايين دولار - وهو المبلغ الإجمالي الذي التزمت به - لصندوق هولست الذي أنشئ لتقديم المساعدة المالية للسلطة الفلسطينية. ويأمل وفده أن تركز اللجنة في مداولاتها وقراراتها، على الجوانب الإنسانية لمشكل اللاجئين الفلسطينيين ويود أن يذكر اللجنة بضرورة عدم تناول الجوانب السياسية لهذا المشكل في هذا المنتدى.

٨٠ - **السيد سكوت** (الولايات المتحدة الأمريكية): استهل بالإعراب عن التأييد القوي الذي يبذله بلده للعمل الإنساني المهم المنوط بالأونروا، ورحب بالجهود التي تبذلها الوكالة في سياق برنامج إقرار السلام. وقال إن بلده يواصل دعم جهود الأونروا للوفاء بالاحتياجات المتغيرة للفلسطينيين في المنطقة رغم قلة الموارد الموضوعة تحت تصرفها.

٨١ - وأوضح أن بلده هو أكبر مانحي الأونروا وأنه يُدعم برامجها في ميادين التعليم والرعاية الصحية ومساعدات الطوارئ، وأنه قدم إلى الوكالة خلال السنة المالية الحالية ١٧ مليون دولار للميزانية العادية حتى الآن وأكثر من ١,٦ مليون دولار لمشاريع محددة في إطار برنامج إقرار السلام. ورحب بنقل مقر الأونروا إلى غزة مؤخرا وأكد أن بلده سيستمر في العمل عن كثب مع الوكالة ومع المانحين الآخرين لتلبية الاحتياجات المالية للأونروا.

٨٢ - وقال إن الوضع الأمثل هو أن يؤيد وفده جميع قرارات اللجنة بشأن الأونروا، إلا أنه سيعارض القرارات التي قد يُشتم منها أنها تحسم سلفا مسائل اتفق الطرفان على حلها في محادثات السلام. ودعا جميع الوفود الأخرى إلى دعم الأونروا في الاضطلاع بعملها على ألا تعقد في سياق ذلك محادثات السلام أو تستبق تحديد نتائجها.

٨٣ - **رئيس الأساقفة مونتيرو** (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن الكنيسة الكاثوليكية المحلية في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني والأراضي المحتلة تتعاون مع الأونروا ومع عدد كبير من المانحين الدوليين في تقديم المساعدة لشعب المنطقة، وأكثريتهم من اللاجئين.

٨٤ - وقال إن البابا جون بول الثاني ذكر لأعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والمجلس التشريعي الفلسطيني للقدس أثناء اجتماعه بهم أن مشاعر الأسى تجتاحه عندما يُفكر في مصير الشعب

الفلسطيني الذي يُعاني الظلم والعنف ويعيش في رهبة من المستقبل، وغالبا ما تُنكر عليه حقوقه بل وتُمتهن عمليا. وقال إن الفلسطينيين يعانون أشد المعاناة من القيود التي تفرضها السلطات العسكرية الإسرائيلية على حريتهم في التنقل. وإن وجود هذه القيود يؤثر سلبا على العمل وحرية العبادة والحصول على الرعاية الطبية والحق في التعليم. واعتبر أن النتيجة الوحيدة لأسلوب العقاب الجماعي هي تأجيج مشاعر اليأس وفقدان الأمل بين الفلسطينيين دون تحقيق أي تحسن في حالة الأمن.

٨٥ - وذكّر بالبيان الذي أدلى به وفده أمام اللجنة في العام الماضي وقال إنه أشار حينها إلى أن توسيع المستوطنات الإسرائيلية بدون التفاوض مع الفلسطينيين يؤدي بكل بساطة إلى زيادة المصاعب التي تواجه جهود السلام. وقد أدى القرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية من جانب واحد في العام الماضي إلى زيادة حدة التوتر التي تكتنف قضية المستوطنات، كما أدى إزالة ومصادرة ١٢٠ منزلا فلسطينيا خلال العام الحالي إلى تفاقم حدة هذا التوتر. ولهذا السبب، ذهب البابا جون بول الثاني في تصريحه المنوه إليه إلى تأكيد الاقتناع الراسخ لدى الكرسي الرسولي بترابط قضايا الأمن والعدل والسلام. وأضاف أن القرارات المتخذة من جانب واحد بغرض تعزيز الأمن لم تؤد عمليا إلى تحقيق السلام إنما ولّدت حلقة جهنمية من الأفعال وردود الأفعال، كانت نتيجتها حالة من العنف الخارج عن نطاق السيطرة، أما محصلة ذلك فتمثلت في زيادة عبء العمل الواقع على كاهل الأونروا والهيئات الخيرية التابعة للكنيسة.

٨٦ - ووجه باسم وفده نداء إلى الطرفين لإعطاء زخم جديد لعملية السلام وإدانة جميع أشكال الإرهاب وكافة محاولات ارتكاب العنف ووضع نهاية لها. وأهاب أيضا بمجتمع الدول تقديم المساعدة إلى الطرفين لمواصلة ما انقطع من الحوار بغية تحقيق السلام.

٨٧ - وأشار إلى الفقرة ١١ من القرار د إ ط - ٢/١٠ المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧ وقال إن الضمانات الدولية المذكورة في القرار هي السبيل الوحيد في ضوء الظروف الحالية، لتهيئة البيئة المعينة على الاحتفال المناسب بالذكرى السنوية الألفين للديانة المسيحية. وأضاف أن البابا جون بول الثاني تمنى وهو يتكلم عن القدس أن يتعايش أتباع الديانات اليهودية والمسيحية والإسلامية في المدينة في وفاق، وأن يتمكنوا من الارتقاء بأنشطتهم الدينية والثقافية والاجتماعية في حرية تامة.

٨٨ - واختتم بقوله إن البابا جون بول الثاني دعا في رسالة وجهها إلى رئيس السلطة الفلسطينية السيد ياسر عرفات، الزعيمين الفلسطيني والاسرائيلي إلى أن يسعيا قبل كل شيء إلى تحقيق ما فيه خير شعبيهما والأجيال المقبلة؛ وأن يعملا على تجنيب هذه الأجيال المعاناة المستمرة التي حاقت بجماهير الشعبين. ثم دعا مجتمع الدول إلى العمل من أجل تحقيق السلام في القدس، وبين الإسرائيليين والفلسطينيين.

٨٩ - **السيد حسونة** (المراقب عن جامعة الدول العربية): لاحظ أن المفوض العام تطرق بإسهاب إلى مختلف الصعوبات التي أدت إلى انخفاض كفاءة العمل في الوكالة، وبيان الآثار السلبية على عملية السلام الناجمة عن العناد الاسرائيلي.

٩٠ - وقال إن وفده مقتنع تماما بأن المجتمع الدولي يتحمل بموجب قرارات الأمم المتحدة ومقرراتها مسؤولية التوصل إلى حل لمشاكل الشعب الفلسطيني. وأن هذه المسؤولية تـُشكل أحد الأعمدة الرئيسية لبنية عملية السلام التي تأسست على اتفاقات وقعتها إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. بيد أن الاتجاه الذي تتبناه إسرائيل إزاء عملية السلام وإزاء الالتزامات التي يتعين عليها أن تفي بها في إطار هذه العملية بات يـُشكل تهديدا جسيما لعملية السلام نفسها وجميع عناصرها. وقال إن استمرار إسرائيل في تهويد القدس وبناء المستوطنات في الأراضي المحتلة وتقاعسها عن الوفاء بالالتزامات المتفق عليها أوصلا عملية السلام إلى حالة جمود. وقد تناول المفوض العام هذه المشكلة في الفقرة ٢٤ من تقريره، التي نوه فيها أيضا إلى مشاعر الإحباط واليأس بين اللاجئين الفلسطينيين. وتناولت الفقرة ٩٩ القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على حرية تنقل موظفي الوكالة وتناولت الفقرة ١٠٠ إغلاق إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة.

٩١ - واستطرد يقول إن وفده لاحظ أن الوكالة، بسبب المشاكل التي واجهتها على صعيد الميزانية، لجأت إلى اتخاذ تدابير اقتصاد صعبة أثـّرت على برامجها في مجالات التعليم والصحة وإغاثة الطوارئ. وأعرب عن قلقه العميق إزاء انعكسات هذه التدابير على مستوى الخدمات التي تـُقدم إلى اللاجئين. وقال إن المتكلمين في مؤتمر المانحين المعقود في عمان في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، أكدوا أن مشكلة الوكالة ليست مجرد مشكلة إنسانية لكنها أيضا مشكلة سياسية. ومما أثلج الصدور أنه أمكن، بفضل عدد محدود من المانحين، جمع ٢٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة لسد العجز في الميزانية. ونبه إلى أن أحد الآراء المـُعرب عنها في مؤتمر أيلول/سبتمبر ذهب أيضا إلى ضرورة التأكيد على وفاء المجتمع الدولي بالتزاماته إزاء اللاجئين الفلسطينيين.

٩٢ - وأضاف أن الجامعة العربية تـُدرك تماما الأهمية البالغة للدور الذي تضطلع به الوكالة ورسالتها الإنسانية. وقال إن المفوض العام خص بالثناء في تقريره الجامعة وأمينها العام للدور الذي تقوم به والمساهمة التي تقدمها إلى الوكالة. وأكد أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين نوقشت، وتـُناقش في اجتماعات الجامعة التي تعقد على المستوى الوزاري. وفي الاجتماع الأخير المعقود في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ أكدت الجامعة مجددا أهمية تنفيذ الولاية الممنوحة للجنة التوفيق المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣). وقال إن الأمم المتحدة ذكرت إسرائيل بأن عليها التزام واضح بتنفيذ القرار. وأضاف أن جامعة الدول العربية تعتبر السياسات الإسرائيلية الرافضة الوفاء بهذه الالتزامات مسألة بالغة الخطورة.

٩٣ - واختتم بيانه بالإعراب عن اتفاقه الكامل مع الملاحظات التي أوردها المفوض العام في تقريره بخصوص الاقتطاعات التي أجريت في خدمات الوكالة وآثارها السلبية على اللاجئين الفلسطينيين. وطالب ببذل جميع الجهود الممكنة لتعزيز دور الوكالة وما تقدمه من مساهمات في تحقيق الاستقرار الاجتماعي في المنطقة.

٩٤ - **السيد باروز** (المراقب عن سويسرا): لاحظ نبرة القلق التي تشوب مناقشات هذا العام بشأن الأونروا. وقال إن وفده يضم صوته للمنادين باستئناف المحادثات على وجه السرعة حيث لا يوجد بديل معقول آخر لها.

٩٥ - وقال إن الظروف المعيشية للفلسطينيين تتعرض حاليا لتدهور مستمر، مما يزيد إلى أقصى حد أهمية أن تكون الأونروا قادرة على الوفاء بولايتها، بصرف النظر عن توتر الأوضاع السياسية أو المصاعب المالية التي

تكتنفها. وأعرب باسم وفده عن دعمه الكامل للوكالة وأبدى نحوها مشاعر العرفان لما تؤديه من عمل لصالح اللاجئين، وأعرب عن تقديره للبلدان التي تستقبل اللاجئين في أراضيها.

٩٦ - وأشار إلى الاجتماع الاستثنائي المعقود في عمان في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ وهو الاجتماع الذي أمكن بفضل التبرعات الإضافية التي أعلنت فيه الرجوع عن بعض تدابير التقشف الشديدة التي حركت مشاعر، وصفها بأنها مشاعر مفهومة من جانب اللاجئين الفلسطينيين. لكنه شدد على ضرورة أن تتوصل الوكالة والبلدان المضيفة والبلدان المانحة إلى وسيلة مشتركة للاستجابة للاحتياجات العاجلة والاحتياجات طويلة الأجل للاجئين الفلسطينيين بصورة أفضل. ومن هذا المنظور، قال إن وفده يعتبر أن عام ١٩٩٧ لا يدعو تماما إلى الارتياح.

٩٧ - وأكد رأي الحكومة السويسرية بأن مشاكل الوكالة ليست مجرد مشاكل مالية. فمشاكلها في الأجلين المتوسط والطويل أشد خطورة. والموارد التي يقدمها لها المانحون التقليديون لم تتوقف عن التزايد فحسب بل أخذت تتجه إلى الندرة أكثر فأكثر. وتمنى وفده أن تعطي الوكالة أولوية لتنفيذ الإصلاحات الضرورية.

٩٨ - وأشار إلى الفرص السانحة لتحسين الأوضاع في مجالي الإدارة والخدمات التي تُقدم إلى اللاجئين. وقال إن وفده يرى أن تتطرق الوكالة إلى قضايا التخطيط والميزنة والإدارة والرقابة والرصد وأن تستهدف من ذلك تحقيق فعالية التكاليف في أنشطتها. وطلب تكثيف الحوار الدائر بشأن الموضوع بين الوكالة والبلدان المضيفة والبلدان المانحة وأكد استعداد سويسرا التعاون مع الوكالة في جميع مراحل عملية الإصلاح.

٩٩ - وشدد على المسؤوليات النهائية التي يتحملها المجتمع الدولي تجاه اللاجئين الفلسطينيين، مثلما يتحمل مسؤولياته تجاه أي شعب يتعرض لظروف صعبة. لكنه رأى أن ذلك لا يُقلل من التزامات الأونروا نفسها. ومن ثم، يتعين تزويدها بالوسائل الضرورية لمواصلة رسالتها في السنوات المقبلة. وأعلن اعتزام الحكومة السويسرية مواصلة إيلاء الأولوية لشراكتها العتيدة مع الوكالة فيما تضطلع به من أنشطة إنسانية في الشرق الأوسط.

١٠٠ - **السيد القدوة** (المراقب عن فلسطين): تكلم ممارسا حق الرد فقال إن إسرائيل أخرجت مئات الآلاف من الفلسطينيين من ديار أسلافهم بالقوة والقمع. ومن أسف أن يحاول ممثل إسرائيل تبرير هذه الجريمة بدلا من الاعتذار عنها أمام الشعب الفلسطيني. وقال إنه لن يمكن التوصل إلى حل دائم للنزاع ما لم تعترف إسرائيل بمسؤوليتها التاريخية عن مأساة الفلسطينيين، بما في ذلك خلق أكبر مشكلة لاجئين في العصور الحديثة. وأكد أن تطبيق القرار ١٩٤ (د - ٣) المؤرخ ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨، ليس محلا للاختيار. فقبول إسرائيل كدولة عضو في الأمم المتحدة تأسس على شرط تنفيذها لهذا القرار، إضافة إلى القرار ١٨١ (د - ٢) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧.

١٠١ - ومضى يقول إن الاتفاقات المعقودة بين الطرفين في إطار عملية السلام لا تُغيِّر قرارات الجمعية العامة ذات الصلة أو تستبدلها. بيد أن ما يشغل إسرائيل ليس هو تنفيذ هذه الاتفاقات بل إيجاد أوضاع جديدة في الأراضي من أجل الالتفاف حولها مقوضة بذلك أحكام القانون الدولي. وقال إن إسرائيل أشارت في ردها إلى نقاط متفرقة في الاتفاقات المبرمة، كانت موجودة عمليا من قبل. غير أنه وبعد انقضاء ثلاث سنوات على توقيع

هذه الاتفاقات لم يرجع لاجئ فلسطيني واحد إلى وطنه، وهي حقيقة أبلغ من جميع التصريحات الطنانة التي يجري إطلاقها.

١٠٢ - وأوجز بقوله إن الاتجاه الذي تـُبديه إسرائيل يـُشكل خطوة إلى الوراء، رجوعا إلى الحالة التي كانت قائمة قبل اتفاقات السلام والتي كانت إسرائيل تتحدث فيها عن الشعب الفلسطيني وكأنه من رعاياها، وإن إسرائيل تضيف الإهانة إلى الجراح بإيحائها بأن القضية الفلسطينية يمكن حلها بإطلاق التصريحات المتفائلة. وأكد أن تكرار هذه التأكيدات السخيفة لا يـُساعد الأمم المتحدة على أي نحو في الاضطلاع بعملها الرامي إلى تحسين الأحوال السياسية.

١٠٣ - **السيد تورغمان** (إسرائيل): تكلم ممارسا حق الرد فقال إن ممثل جامعة الدول العربية جانبه الصواب عندما ذكر أن حكومة إسرائيل السابقة أقرت حق لاجئ فلسطين في العودة. ونفى صدور مثل هذا الاعتراف، أو إمكانية أن يجري صدوره. وطالب جيران إسرائيل العرب بالاتجاه أكثر إلى اتخاذ موقف عملي والعمل من أجل إعادة توطين هؤلاء اللاجئين في بلدانهم.

١٠٤ - وبخصوص بيان المراقب عن فلسطين قال إنه يعرض تفسيرا محرفا لجذور مشكلة اللاجئين. وأشار إلى مذكرات رئيس الوزراء السوري في الفترة ١٩٤٨-١٩٤٩ المنشورة في بيروت في عام ١٩٧٥ التي اعترف فيها بأن الدول العربية تطلب منذ عام ١٩٤٨ عودة اللاجئين بينما أن هذه الدول نفسها هي التي حرضتهم على ترك ديارهم. ومن ناحية أخرى، وفي مقابلة منشورة في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٤٨ في صحيفة الديلي تلغراف البيروتية، ذكر أمين اللجنة العربية العليا لفلسطين حينذاك أن وجود اللاجئين كان نتيجة مباشرة للإجراءات التي اتخذتها الدول العربية التي أجمعت على اختيار هذا المسار. ورأى أن على هذه الدول أن تـُشارك في حل المشاكل التي تسببت في إيجادها.

١٠٥ - **السيد القدوة** (المراقب عن فلسطين): تكلم ممارسا حق الرد فأعرب عن أسفه البالغ لمثل هذه التصريحات التي تطلقها إسرائيل.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠

- - - - -